الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/L.413
25 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الثانية عشرة
أكرا، غانا
٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

إعلان أكرا

نحن، الدول الأعضاء في الأونكتاد، المجتمعة في أكرا، غانا، من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر، نتفق على الإعلان التالي:

١- إن المتبَصِّرين الذين أنشأوا الأونكتاد في عام ١٩٦٤، بالذات في الوقت الذي كانت فيه معظم شعوب هذه القارة الأفريقية العظيمة تنال استقلالها، كما كان يمكن أن يشعروا الآن أن عالَم اليوم المترابط واقتصاده المعولَم يثبتان صحة رؤيتهم. وإن العقيدة التي استندوا إليها بأن الازدهار العريض القاعدة والمتواصل لا يتأتى بدون أن يكون كل من التجارة والتنمية متناغماً مع الآخر في عالم متكافل، لم تكن أبداً أنسب مما هي عليه اليوم.

٢- إننا نشيد بالأونكتاد - كمركز تنسيق للأمم المتحدة من أجل المعاملة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المتصلة ببعضها البعض في مجالات الموارد المالية والتكنولوجية والاستثمار والتنمية المستدامة - لإسهامها الذي لا يُستهان به في تدعيم جدول الأعمال للتنمية ومساندة البلدان النامية في التصدي للتحديات والاستفادة القصوى من الاقتصاد العالمي المعولم. وإننا نكرر الإعراب عن التزامنا للأونكتاد.

٣- واليوم، نلتزم من جديد بمناصرة قيام نظام متعدد الأطراف للتبادل التجاري حسن التسيير وعالمي ومبنيٍّ على القواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف يشجع التنمية. ونؤكد بشدة على الشراكة العالمية من أجل انتفاع الجميع في التنمية إلى أقصى درجة من العولمة. ونؤيد القرارات المتَّخذة في الأونكتاد الثاني عشر ونحث الدول الأعضاء والأونكتاد على وضع اتفاق أكرا موضع التنفيذ.

٤- وإن حصيلة هذا المؤتمر ستُسهم إسهاماً هاماً في سبيل الاستفادة العادلة والشاملة من العولمة الناجمة عن التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا والابتكار، والعمالة الكاملة والمنتِجة. كما أنها ستشكل جوهر التظاهرات الرئيسية القادمة بشأن التنمية، بما في ذلك منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي ومنتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة والتظاهرة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أثناء انعقاد الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، والمؤتمر الاستعراضي للتمويل لأغراض التنمية، وكذا سائر المبادرات ذات الصلة المتعلقة بالتنمية.

٥- وقد جرت مداولاتنا في الأونكتاد الثاني عشر قرب منتصف الطريق في المجهود العالمي الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن سجلنا في بلوغ الأهداف المذكورة متنوِّع. وإذا تواصل الاتجاه الحالي، فإن هدف الحد من الفقر سيتحقق للعالم أجمع ولمعظم المناطق. إلا أن بعض المناطق ليست في سبيلها إلى بلوغ كل الأهداف الإنمائية للألفية كما إن النقائص وطأتُها أشد في أفريقيا جنوب الصحراء. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات مثل ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة والأوضاع الاقتصادية العالمية المتذبذبة، المتفاقمة من جرّاء تغير المناخ، من شأنها أن تُبطئ نمو العالم والبلدان النامية، وأن تنال من المكاسب المجنية من جهود الحد من الفقر، وفيها مخاطر مباشرة على الفقراء، فضلاً عن النسيج الاجتماعي والسياسي في كثير من البلدان. ويتعين علينا أن نظل يقظين لضمان تشجيع سياساتنا الاقتصادية وعمل الأونكتاد للنمو الجامع الذي سيعين البلدان على بلوغ ومؤازرة الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها دوليّاً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٦- ونحن مصممون على إيجاد حلول متكاملة لهذه التحديات. ونلتزم مجدداً بمضاعفة جهودنا لمكافحة الفقر والجوع ونتعهد باتخاذ خطوات فورية دعماً للأمن الغذائي العالمي. وسنتخذ كافة التدابير الضرورية لتلبية الحاجيات الإنسانية الملحة في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً وأفريقيا. وسنعير أهمية خاصة لاحتياجات الأمهات والأطفال إلى الغذاء والتغذية. وسيكون هناك حرص على ألا تُكبَح بلا داعٍ التجارة في المنتجات الغذائية. وسنساند، في المدى المتوسط إلى الأطول، الجهود الوطنية الهادفة إلى زيادة الإنتاج الغذائي، خاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستورِدة الصافية للأغذية. وسيلزم أن تكون هذه الجهود مشفوعة بتدابير جماعية على المستوى العالمي ومصحوبة ببيئة تمكينية - وخاصة بإجراء إصلاح هادف في التجارة وتحريرها في مجال الزراعة وتحسين تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى القطاع الزراعي في البلدان النامية. وإننا أيضاً نرحب بقرار الأمين العام للأمم المتحدة القاضي بإنشاء فرقة عمل عالية القدرة، تتألف من خبراء مرموقين وسلطات سياساتية قيادية، لمعالجة مسألة الأمن الغذائي.

٧- ونعترف بأن غلاء أسعار الأغذية وتكاليف المنتجات الزراعية تعكس ظهور اقتصاد سلعي عالمي جديد. وهذه التطورات تمثل أيضاً فرصة فريدة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بتحسين إنتاجية القطاعات السلعية في البلدان النامية. وسندعم القطاعات السلعية بإحداث زيادة جوهرية في الاستثمار العام والخاص، وزيادة القيمة المضافة والتنويع.

٨- وقد انعقد الأونكتاد الثاني عشر في مرحلة هامة من تطور الاقتصاد العالمي. وجاء في أعقاب خمس سنوات من سير النمو الاقتصادي العالمي المستحكِم، قبل أن تبدأ الصعوبات الحالية. وحلّت مرحلة جديدة من التعولم، تلعب فيها البلدان النامية دوراً هاماً باعتبارها محرِكاً جديداً وإضافياً للاقتصاد العالمي. ورغم أن كثيراً من التحديات الإنمائية القديمة مستمرة، بما في ذلك الفقر المزمن والتفاوت في العديد من بقاع العالم، فإن ظهور بعض البلدان النامية كمولِّدٍ إقليمي وعالمي للتجارة والاستثمار يمثِّل فرصاً جديدة للتنمية. وينبغي أن تُسخَّر تماماً إمكانات التعاون بين الجنوب والجنوب كتكملة حقيقية، لا كبديل، للتعاون بين الشمال والجنوب.

٩- ونسلِّم بأن كثيراً من البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، تظل على هامش العولمة، وهي متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن تنميتها تبقى أولوية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي. ونثني على جهود تلك البلدان للرفع من أدائها الإنمائي، ونشجعها على أن تتعمق في هذه الجهود. وسيبذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهود - بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المالية الإنمائية والتعاون التقني، وتوسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق والتعامل بفعالية مع التدابير غير الجمركية المشوِّهة للتجارة - من أجل التعجيل بالتنمية وتشجيع الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي. وسنقوّي دعم عملية الاندماج الجاري في أفريقيا، وخاصة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٠- وينبغي أن يكون في حصيلة جولة الدوحة من المفاوضات التجارية ضمانٌ لالتزامات متوازنة ومنصفة وفاتحةٍ للأسواق، يمكنها أن تعود بمنافع كبيرة على التنمية. وقد عقدنا العزم على مضاعفة الجهود للإسراع في الانتهاء من المفاوضات، مع بلوغ نتائج هادفة ومهمّة. وينبغي أن يُحترم ويُنفذ الاتفاق، المتوصل إليه في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في هونغ كونغ، الداعي إلى إتاحة نفاذ أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وحصص محددة. كما أنه يجب الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمر نفسه.

١١- وفي سياق المعونة لأغراض التنمية، ندعو إلى تقوية العمل الوطني والدعم الدولي للمساعدة على بناء قدرات على الإمدادات التصديرية داخلية وتنافسية ومنتجة، وكذا اللوجستيات الداعمة للتجارة من أجل البلدان النامية، بما فيها أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والهشة. ويمكن أن تسهم المعونة لأغراض التجارة إسهاماً ذا بالٍ في التصدي لهذه التحديات. وينبغي للمعونة لأغراض التنمية أن تكون مزوَّدة بالموارد وأن تنفذ على نحو ملائم، بواسطة قنوات متعددة الأطراف وثنائية، مع قيام الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى بدور هام. وينبغي أن تضمن آليات التنفيذ والرصد والتقييم الاستغلال الناجع والفعال لموارد المعونة لأغراض التنمية.

١٢- ونعترف بأن حشد الموارد المالية العامة والخاصة لأغراض التنمية جزء لا يتجزأ من المشاركة العالمية لأغراض التنمية. ويقلقنا التدهور الحاصل في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة. ونمتدح الزيادة الحادة في المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب عدد من البلدان المانحة، وندعو جميع المانحين إلى الوفاء بالتزامهم للمساعدة الإنمائية الرسمية وإلى تحسين فعالية هذه المساعدة دعماً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ذات الخاصّية الوطنية. كما أننا نؤكد على الأهمية الخاصة التي يكتسيها استمرار العمل في سبيل إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تطرحها قدرة البلدان النامية على تحمل الديون وإدارتها.

١٣- ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحدث فرص العمل ونقل التكنولوجيا والمعرفة والنفاذ إلى الأسواق الدولية والتنافس ويمكن أن يكمِّل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعبئة الموارد لأغراض التنمية. وإن البلدان تحتاج، لكي تغتنم الفرصة، إلى اتباع سياسات فعالة وحسنة التسلسل للاستفادة إلى أقصى حد في التنمية من التدفقات الاستثمارية. وينبغي أن تساهم كافة البلدان في إيجاد بيئة تمكينية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستثمار الداخلي. وفي هذا المضمار، فإن الاستثمار في الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية كلها تصلح للنمو الاقتصادي المستدام.

١٤- وإن النظم المالية تواصل التكيف مع حقائق القرن الحادي والعشرين وينبغي أن تكون قادرة على المساعدة في التقليل من عدم اليقين وفي دعم النمو الاقتصادي. ويمكن لجميع البلدان أن تساهم في التحمُّل المالي الدولي لتشجيع وجود نظم تقنينية شفافة وقابلة للتنبّؤ وفعالة. ولاستكمال الجهود الإنمائية الوطنية، نسلم بالحاجة الماسة إلى زيادة تماسك وحَوْكمة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية. وإن الحاجة تدعو الآن بمزيد من الإلحاح إلى رفع صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وزيادة مشاركتها في صنع السياسة في المجالات التجارية والنقدية والمالية. ونشجع على مواصلة التقدم في هذا الصدد.

١٥- وتستلزم العولمة الجامعة مشاركةً أزيد لجميع البلدان في المجتمع العالمي المعرفي والمعلوماتي المعاصر. وسنشجع القطاع العام والقطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني على تعزيز الجهود من أجل وضع القوى الدينامية في ميادين الإعلام والتكنولوجيا والابتكار والإبداع التنوّع في خدمة التنمية العادلة والمنصفة للجميع.

١٦- وفي حين أن التنمية تقع مسؤوليتها في المقام الأول على عاتق كل بلد، ينبغي أن تُيسَّر الجهود الداخلية وتُستكمل ببيئة دولية تمكينية قائمة على قواعد متفق عليها ومطبقة على الصعيد المتعدد الأطراف. وعلى كل حكومة أن توازن بين المنافع المجنية من قبول القواعد والالتزامات الدولية، من جهة والقيود التي يفرضها فقدان حيز السياسة، من الجهة الأخرى. ونبرز أيضاً أهمية السياسات السليمة والحوكمة الرشيدة على كافة المستويات والمشاركة والمساهمة الفعالتين من جانب أصحاب المصالح، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وندعو إلى زيادة من التقدم للنهوض بدور المرأة على جميع مستويات المجتمع. ونشدد على أهمية السياسات التنافسية في تحسين رفاهية المستهلك والتنافسية.

١٧- وإن تغير المناخ يطرح، في الوقت الراهن، تحدياً كبيراً، خاصة بالنسبة للفقراء والأقل اقتداراً على التكيف. والتكيُّف مع تغير المناخ والتخفيف منه يحتاجان إلى معالجة عاجلةٍ، وفقاً لأحكام ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن معاً والقدرات المنفردة، ومع أخذ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الأخرى ذات الصلة في الحسبان. وسيكون التمويل الكافي والتكنولوجيا حاسمين في مساعدة البلدان النامية على أن تتصدى لهذا التحدي. وإن جوانب تغير المناخ التجارية والإنمائية هامة بالنسبة للآفاق الإنمائية للبلدان النامية وينبغي أن تراعى على النحو المناسب في استراتيجيات التخفيف والتكييف.

١٨- وإن إنجازاتنا في أكرا، وأعمالنا الرامية إلى تعزيز الأونكتاد بزيادة دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية، تمثل التزامنا الثابت برؤية النمو الاقتصادي العالمي والازدهار المتقاسم التي أتى بها مؤسسو الأونكتاد إلى هذه العملية منذ ٤٤ سنة قد خلت. وإن أحسن تكريم لهم من جانبنا سيكون في جعل قراراتنا في هذا المؤتمر متجسدة في تدابير ملموسة لصالح الأجيال القادمة. ولهذه الغاية، نتعهد بالمحافظة على مناعة مؤسساتنا المتعددة الأطراف للتجارة والتنمية. وبهذه الروح، لنخطو إلى الأمام معاً في الطريق إلى الأونكتاد الثالث عشر في قطر.

- - - - -